مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقاب الشرعية في المصارف الإسلامية السورية – دراسة ميدانية
اسم الكاتب: د. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4626
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 06:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية – دراسة ميدانية–

الدكتور حسين أحمد دحدوح*
درويش فيصل مراد**

(تاريخ الإيداع 27 / 10 / 2014. قُبِل للنشر في 14 / 1 / 2015)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من المدققين الشرعيين الداخليين وموظفي إدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية السورية، وخلصت الدراسة إلى أن لجنة التدقيق تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ،وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة، وأهم ماتوصي به الدراسة ضرورة توجيه لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية لتفعيل دور وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية– في سورية للمحافظة على سمعة المصرف والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، الرقابة الشرعية.

*أستاذ– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق –سورية.
**طالب دراسات عليا(دكتوراه)– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق –سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

The Contribute of Audit committees to strengthening Sharia Control in Syrian Islamic Banks -Filed Study-

Dr. Hosen Darwesh*
Darwesh Morad**

(Received 27 / 10 / 2014. Accepted 14 / 1 / 2015)

□ ABSTRACT □

This study aimed to show the extent of the contribution of audit committees in strengthening Sharia Control in Syrian Islamic banks, to achieve this goal the researcher prepared a questionnaire was distributed to a number of internal Sharia Auditor and staff management of banking operations in Syrian Islamic banks, the study concluded that the functions of the Audit Committee affect strengthen Sharia Control in Syrian Islamic banks and so from the standpoint of my sample study, the study concluded a series of recommendations including the need for the guidance of the audit Committee in the Islamic banks to activate and the role of the Sharia internal audit function in the legitimate Islamic banks in Syria to maintain the reputation of the bank and its commitment to the provisions of Islamic Sharia.

Keywords: Audit committee, Control sharia**.**

*professor, Accounting , Faculty of Economics , Damascus University , Syria .
**Postgradute Student , Accounting , Faculty of Economics , Damascus University , Syria

مقدمة:

تشهد الصناعة المصرفية العالمية والمحلية تطوراً ملحوظاً في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية سواءً من خلال إنشاء مصارف إسلامية ،أو من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية في المصارف التقليدية ،أو تحول تلك المصارف ذاتها إلى العمل المصرفي الإسلامي، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها أسواق المال في جميع أنحاء العالم في نهاية عام 2008 م.

لذلك برزت أهمية تطوير مفاهيم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وأصبحت الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي إحدى ركائز تلك المصارف التي تستمد منها صبغتها الإسلامية ، ومصداقيتها لدى الجمهور المتعامل معها في ضمان التزام تلك المؤسسات المالية بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهمية لجنة التدقيق ودورها في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بما يفيد التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ،وذلك بما يعزز من حماية المصارف الإسلامية في سورية من أجل تدعيم مسيرة استقرارها، وتهيئة الظروف لاستمرار نموها.

الدراسات السابقة:

أجريت الكثير من الدراسات عن الرقابة الشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية، وسلطت هذه الدراسات الضوء على أهم الحاجات والمتطلبات لتحقيق الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية، كما أن هناك كثيراً من الدراسات التي تناولت لجان التدقيق من حيث أسباب وجودها وممارساتها وإجراءات عملها والعوامل المؤثرة في تكوينها، ويعرض الباحث بعض هذه الدراسات على النحو الآتي:

- **الدراسات العربية:**

1- دراسة محمد (2013) بعنوان: " دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية- دراسة ميدانية":[1]

هدفت هذه إلى الدراسة إلى بيان دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية والمدققين الخارجيين، وقد تضمنت الاستبانة ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها م للحد من الاحتيال،

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تشكيل لجان التدقيق Kومهامها تؤثر في الحد من الاحتيال من وجهة نظر عينتي الدراسة.

2-دراسة مصطفى (2012) بعنوان" نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية"[2]

[1] **محمد، عمر أحمد. 2013. دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية- دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 29. العدد الثاني.**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المشكلات الحالية التي تواجه الرقابة الشرعية ، وتحد من فاعليتها ووضع منهج علمي لوظيفة الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة منتقاة من المدققين الشرعيين في المصارف الإسلامية من مصر والمنطقة العربية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إناطة مهمة التدقيق الشرعي إلى إدارة التدقيق الداخلي لايضمن حصول رقابة شرعية فعالة إلا إذا أُسندت إلى وحدة متخصصة داخل المؤسسة.
- تبعية إدارة التدقيق الشرعي إلى إدارة المؤسسة ، أو أي إدارة أخرى يؤثر على موضوعيتها واستقلاليتها.

3- دراسة الفزيع (2010) بعنوان "دليل إجراءات التدقيق الشرعي":[3]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى حاجة صناعة التدقيق الشرعي لإعداد دليل إجراءات التدقيق الشرعي والآثار المرجوة من إعداد هذا الدليل في نجاح مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على مناقشة وتحليل خطوات التدقيق الشرعي على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، كما أرفقت الدراسة أنموذجاً مقترحاً لاستمارة التدقيق الشرعي الداخلي على الصناديق الاستثمارية.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الشريعة الإسلامية دلت على مشروعية التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية، وأن صناعة التدقيق الشرعي تتطلب إعداد دليل لإجراءاتها إسهاماً في مراجعة المؤسسة وسياسات تنفيذها وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

4-دراسة زيدان (2009) بعنوان "تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية": [4]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هيئات الفتوى والرقابة الشرعية تحليلاً لواقعها، وتطويراً لأدائها من أجل أن تكون أكثر تأهيلاً ومهنية من خلال بيان تطوير الرقابة الشرعية، وأهمية وجودها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالرقابة الشرعية، تطورها وأهميتها وآليات تفعيلها في ظل تحديات البيئة المصرفية الراهنة، كما تطرقت الدراسة إلى واقع عمل هيئة الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، واتخذت بنك دبي الاسلامي كنموذج، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعدّ الهيئات الرقابية الشرعية أداة رقابية على عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية للتحقق من سير عملها،وفق القواعد الشرعية، وللرقابة الشرعية دورٌ وأهمية لاتقل عن دور الرقابة المصرفية المركزية.

5- دراسة دحدوح (2008) بعنوان " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات – دراسة ميدانية"[5]

---

[2] مصطفى، ابراهيم مصطفى. 2012، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية.اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الامريكية المفتوحة.

[3] الفزيع، محمد عواد، 2010، بعنوان "دليل إجراءات التدقيق الشرعي" مجلة الشريعة والقانون الإماراتية، العدد 41 ص 261.

[4] زيدان محمد، 2009، تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور لجنة التدقيق وتحليله في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، والنشاطات التي تمارسها لتحقيق ذلك الهدف، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة وزعت على عينة من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، وعينة أخرى من مدققي الحسابات الخارجيين على هذه الشركات، وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجنة التدقيق،وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجنة التدقيق تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها من وجهة نظر عينتي الدراسة.

6- دراسة العليات (2006) بعنوان" :الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية":[6]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الرقابة الشرعية والتوصل إلى صورة متكاملة عن الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، إضافة إلى عرض نماذج لأنظمة الرقابة الشرعية في بعض المصارف، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تتبع الباحث بطريق الاستقصاء ماكتب حول الموضوع من المصادر والمراجع ذات العلاقة ،إضافة إلى متابعة وقائع المؤتمرات والبحث في شبكة المعلومات (الإنترنت)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن وجود الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية أمر ضروري لضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو أمر واجب شرعاً، كما أنه يوجد بعض المآخذ على المصارف الإسلامية ، ممايجعلها في أمس الحاجة إلى جهة تضبط وتصحح مسارها ، وتسمى الرقابة الشرعية ، ولها مسميات أخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها أنه إذا تبين لهيئة الرقابة الشرعية وقوع مخالفات للشريعة الإسلامية،أو لفتاويها وقراراتها من قبل موظفي المصرف ، فيجب بيان ذلك في تقريرها واتخاذ العقوبات المناسبة.

- **الدراسات الأجنبية:**

1-دراسة Donglah,Yaacob(2012) بعنوان"التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية":[7]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مستوى الإدراك والفهم لمصطلح ومفهوم التدقيق الشرعي لدى طلاب الدراسات العليا في بروناي جنوب شرق آسيا في محاولة لتقديم توصيات حول تحسين التدقيق الشرعي لدى المصارف الإسلامية في بروناي التي لاتزال حديثة العهد، وترى هذه الدراسة بأن فهم طلاب الدراسات العليا للتدقيق الشرعي أمر بالغ الأهمية فهم القوى العاملة التي ستتولى إدارة المصارف الإسلامية في المستقبل، وهم المسؤولون عن تنفيذ التدقيق الشرعي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة من مجموعة من طلاب الدراسات العليا من جامعتين مختلفتين في بروناي، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة ، و عرض النتائج باستخدام الجداول التكرارية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لدى الغالبية من العينة المختارة مستوى منخفض من الإدراك والفهم لمصطلح التدقيق الشرعي، كما أنه يوجد لدى بعضٍ خلط بين مفهوم التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية،ومفهوم التدقيق في المؤسسات المالية التقليدية كما أنهم يشعرون أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تفعل مايكفي لتعزيز مفهوم التدقيق الشرعي.

---

[5] دحدوح، حسين. 2008. دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات- دراسة ميدانية -مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد24 ، العدد الأول ص ص 249-283.

[6] العليات، أحمد عبد العفو مصطفى،2006، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

[7] Yaacob , Hisham, Donglah, Nor Khadijah. Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates'Perspective , 2012, International Journal of Economics and Finance; Vol. 4, No. 12; Published by Canadian Center of Science and Education

2- دراسة Thomas ,et (2004) بعنوان:" فعالية لجنة التدقيق في المؤسسات المصرفية"[8]

هدفت الدراسة إلى تحليل ومعرفة أهمية وفائدة لجان التدقيق في المصارف، وقد تضمنت الدراسة جوانب محددة تتعلق بالرقابة الداخلية، وذلك لتقييم الفائدة من وجود لجان التدقيق في المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ المصارف التي يتوفر لديها لجنة تدقيق تتمتع بأنظمة رقابة داخلية أقوى من أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التي لايوجد فيها لجنة تدقيق، وأنّ المصارف التي لديها أعضاء لجان تدقيق ذو خبرة مصرفية ، أو مالية تتمتع برقابة داخلية أكثر فعالية من المصارف التي ليس لديها أعضاء ذو خبرة في المجالات المالية والمصرفية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة في أنها ركزت على بيئة عمل المصارف الإسلامية السورية، والتأكيد على دور لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية السورية من أجل تعزيز الرقابة الشرعية فيها، والتأكيد على التزام تلك المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن بيان مهام لجنة التدقيق التي تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، بهدف ارتقاء هذه المصارف وقدرتها على المنافسة، إضافة إلى أن عينة الدراسة شملت العاملين في إدارات التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في إدارة العمليات المصرفية، بهدف الاستفادة من التباين والاختلاف في وجهات النظر لأفراد العينتين معاً.

مشكلة البحث:

في ظل توجه الاهتمام نحو لجان التدقيق بوصفها آلية مهمة من آليات الحوكمة ، كان لابد من تسليط الضوء على هذا الدور في المصارف الإسلاميةومدى فعاليته في تعزيز الرقابة الشرعية فيها، لذا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل توجد علاقة بين مهام لجنة التدقيق وتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ،وآراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تسهم هذه الدراسة في تحديد المهام التي تمارسها لجنة التدقيق بهدف تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية، وذلك لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية واستمرارية تلك المصارف، كما تكمن أهمية الدراسة في إغناء الجانب المعرفي لبيان مدى مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية والوصول إلى نتائج تفيد إدارات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في سورية والجهات الرقابية العاملة في تلك المصارف.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الدارسة إلى:

[8] **Tomas ,G. and Noland ,and Dave,L.and Nichols , and Dalele.Flesher.2004."Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry",Management Accounting Quarterly, Vol,5,No3.**

1- إبراز مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية.

2-بيان فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وآراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، كما تم استخدام المصادر الثانوية التي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم إعداد وتصميم استبانة تتضمن الكثير من الأسئلة المتعلقة بجوانب الدراسة الرئيسة وفرضياتها، وتم توزيعها على عينة من العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test)، فضلاً عن استخدام اختبار(Independent t test) لفرضيات الدراسة، كما اعتمد الباحث على أدوات الإحصاء الوصفي، مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما استخدم معامل ألفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة للتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

فرضيات البحث:

اعتمدت الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجنة التدقيق، وتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية.

الإطار النظري للبحث:

1-الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وأهميتها:

عرف معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم /2/، من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط في المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،بأن الرقابة الشرعية هي:[9]

" فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها،ويشمل الفحص العقود ،والاتفاقيات، والسياسات ،والمنتجات والمعاملات،وعقود التأسيس ،والنظم الأساسية ،والقوائم المالية، والتقارير، وخاصة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم "

إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة في المصارف الإسلامية لعدة أسباب أهمها:[10]

---

[9] هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010 . معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار (2)

- لايمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية، إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله، وتصححها باستمرار.
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية بشكل كاف من قبل العاملين في المصارف الإسلامية.
- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي المصرف الصبغة الشرعية.

ويؤكد الباحث على أن الرقابة الشرعية هي ما تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من خلال الدور االمهمّ الذي تؤديه في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية ،والتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يؤدي ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف الإسلامي.

2-إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية :

مع نمو وتطور المصارف الإسلامية وتزايد أعمالها، أصبح من الصعب على هيئة الرقابة الشرعية الاطلاع، ومتابعة مدى التزام المصرف بالتوصيات والإجراءات الصادرة عنها، لذلك اقتضت الحاجة ضرورة استحداث جهاز تابع لهيئة الرقابة الشرعية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف يدعى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، تتمتع هذه الإدارة بالاستقلالية، ويتضح موقع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي من خلال الشكل رقم (1)[11]، وتعمل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية، وفق القواعد والإرشادات االآتية[12]:

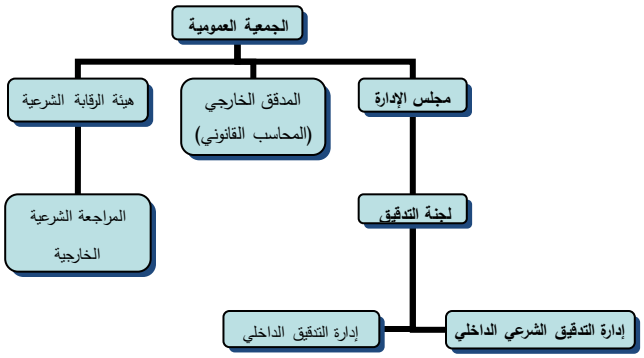

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي النموذجي لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي – المصدر: (مشعل ،2010)

- يتم تزويد إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالكوادر الفنية والمؤهلة للقيام بأعمال التدقيق الشرعي.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي عن الإدارات التي يُراجع أعمالها.
- يتم إعداد دليل يوضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الشرعي الداخلي ،بما يتفق مع أهداف ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم مراجعة الدليل واعتماده من قبل لجنة التدقيق بالتنسيق والتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية، ويتم المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة، ويتم تزويد هيئة الرقابة الشرعية بنسخة من الدليل، ويتم مراجعة الدليل بصورة دورية.
- يتم الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي الوقت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الشرعي الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
- تأمين اتصال مباشر ومنتظم للمدقق الشرعي الداخلي مع جميع المستويات الإدارية، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- ضرورة أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية والتشاور معها بخصوص تعيين مدير وموظفي التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من التوجه الإيجابي لديهم فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

---

[10] العليات، أحمد عبد العفو مصطفى،2006، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره. ص49

[11] مشعل، عبد الباري.2010. المدقق الشرعي المحترم، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية،مصرف سورية المركزي،ص99

[12] مصطفى، إبراهيم مصطفى: 2012، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره ص85.

ويرى الباحث أن لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية دوراً لايقل أهمية عن الجهات الرقابية الأخرى مثل (إدارة التدقيق الداخلي، والمدقق الخارجي، المراقبين الداخليين للمصارف المركزية) ،وذلك للتأكد من أن مدى التزام الإدارة العليا في المصرف الإسلامي بتطبيق القرارات والفتاوى الشرعية والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

3-مفهوم لجنة التدقيق وأهميتها:

لقد تعددت الجهات التي قامت بتعريف مفهوم لجان التدقيق، سواء كانت جهات رسمية، أو معاهد تدقيق عالمية، أو دراسات تتعلق بلجان التدقيق، إذ ركزت تلك الجهات على العديد من الأمور التي تخص تلك اللجان من حيث طبيعتها وكيانها ومهماتها ووظائفها، ومن هذه التعاريف:

- عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيينAmerican Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بأنها " الأداة التي يتم من خلالها تقييد التجاوزات التي تقوم بها الإدارة العليا للمؤسسات".[13]

عرفها حماد بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات، ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة سليمة في المؤسسة، ولابد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كافٍ وجهد لمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة".[14]

- وعرفها Arens بأنها "عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء Kوقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين."[15]

- عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونين The Canadian Institute Of Chartered Accountants (CICA) بأنها: " لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة التدقيق حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"[16]

وبناء على ماسبق يتضح من تلك التعريفات أنها تشترك في العناصر الآتية:

- يتم اختيار لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة، ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.
- تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.

---

[13] AICPA, 2012, Codification of Statements of Auditing Standards, Chicago, Commerce Clearing House, www.aicpa.org.

[14] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) – (تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية،2005 ، ص 201

[15] Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley,2010, "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",10th ed, p84

[16] The Canadian Institute of Chartered Accountants, 1992, Terminology for Accountants. 4th edition. Canada, CICA.

- مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة المؤسسات.
- حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والجهات الرقابية المختلفة.

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منهاالتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة Kوالمدقق الخار، والمدقق الداخلي والمساهمين ،وأصحاب المصالح ،ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحوالآتي:[17]

- أهميتها المجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي في أثناء نهاية عملية المراجعة، وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
- أهميتها للمدقق الخارجي: لعل الدور الذي تؤدّيه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي، وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.
- أهميتها للتدقيق الداخلي: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر به لحل المشكلات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.
- أهميتها للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان التدقيق يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

يرى الباحث بأن أهمية لجنة التدقيق تنبع من الدور الذي يمكن أن تؤديه كأداة من أدوات الحوكمة ،مما يؤدي إلى زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، وذلك من خلال دورها في الإشراف على إعداد التقارير المالية والإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

4-ضوابط تشكيل لجان التدقيق في المصارف الإسلامية السورية:

لقد حددت ضوابط تشكيل لجان التدقيق وفق تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وذلك بالقرار رقم / 31 / تاريخ 2008/6/29، بأنه يتوجب على مجلس إدارة المؤسسة بأن يصدر قرار تشكيل لجنة التدقيق وفق الضوابط الآتية:[18]

---

[17] سليمان، محمد مصطفى،2006 " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة. مقارنة"، الإسكندرية :الدار الجامعية،2006 ، ص144

[18] هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، القرار رقم 31 تاريخ 29-6-2008.

- أن تتكون اللجنة ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين على الأقل، وأن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين، وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك، وبأي تغييرات تطرأ على تشكيل اللجنة وأسباب ذلك.
- أن تتوافر لدى أحد أعضاء اللجنة على الأقل الخبرة المالية والمحاسبية.
- أن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
- أن يعتمد مجلس الإدارة نظام عمل اللجنة الذي يتم إعداده من قبلها بشكل واضح يحدد فيه أهدافها وشروط تعيين أعضائها وصلاحياتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم ومواعيد اجتماعاتهم ومكافآتهم.
- أن تجتمع اللجنة مع مدقق حسابات الشركة مرة واحدة على الأقل في السنة.

وفي عام، 2009 أصدر مصرف سورية المركزي دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وقد تضمن الدليل عدة ضوابط لتشكيل لجان التدقيق نذكر منها:[19]

- يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، وعلى أن لا تضم رئيس مجلس الإدارة.
- يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- يجب على أعضاء اللجنة فهم أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ذات العلاقة وتطبيقاتها على المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف.
- يجب أن تحوي اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وللجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
- تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

5-واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية:

أدركت المصارف الإسلامية السورية أهمية وجود إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي لتدقيق المعاملات ومراجعتها ،والتأكد من صحتها وعدم مخالفتها الضوابط الشرعية، وتدريب العاملين وتأهيلهم تأهلياً شرعياً ،والإجابة على جميع التساؤلات من قبل المتعاملين، والاطلاع على المعاملات حميعها،وذلك وفق خطة مهنية ومنهجية متبعة وفق المعايير الشرعية وحسب تشريعات مصرف سورية المركزي، وضمن هذا المجال:

- صدر المرسوم التشريعي لإحداث المصارف الإسلامية بموجب القانون (رقم 35 للعام 2005)، والخاص بإحداث المصارف الإسلامية في سورية ، ووضع المحددات والإجراءات الخاصة بإحداث مثل هذا النوع من المصارف، بحيث تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، بالإضافة إلى تحديد المحددات وإجراءات المراقبة على هذه المصارف ، حيث نصت المادة 10 من المرسوم التشريعي (أن يكون رأي وقرار الهيئة الشرعية ملزماً للبنك وإداراته)[20]
- أصدر مصرف سورية المركزي التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف حسب القرار رقم 123/م ن/ ب 4 لعام 2002، وحدد من خلال تلك التعليمات مسؤوليات لجنة التدقيق في المصارف.[21]

---

[19] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009.

[20] المرسوم التشريعي لإحداث المصارف الإسلامية– القانون رقم 35 لعام 2005.

[21] مصرف سورية المركزي 2002،التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف.

- أصدر مصرف سورية المركزي التعليمات الخاصة باعتماد نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية حسب القرار رقم 936/م ن/ ب 4 لعام 2012.[22]
- لقد جاء في الباب الثالث من دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف سورية المركزي الذي يخص بيئة الضبط والرقابة علاقة لجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وقد ورد في المادة السادسة عشرة منه:[23]

أ- تنبع أهمية التدقيق الشرعي الداخلي من خصوصية العمل المصرفي الإسلامي المتمثلة بحضور الجانب الشرعي في جميع أوجه العمل والنشاط، كذلك فإن إيلاء الأهمية اللازمة لهذه الوظيفة لمراجعة التزام المصرف في جميع عملياته ومعاملاته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يسهم في إشاعة مناخ الثقة بين جمهور المتعاملين مع المصارف الإسلامية ودرء مخاطر السمعة.

ب- يعد التدقيق الشرعي الداخلي جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية، ويعمل وفقاً لسياسات المصرف، ويشمل نطاق عمل التدقيق الشرعي الداخلي لفحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم (ومدى الالتزام به) يوفر تأكيداً معقولاً بأن إدارة المصرف قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

ت- يقوم المدقق الشرعي الداخلي برفع تقارير التدقيق الشرعي إلى لجنة التدقيق، وذلك بعد أن تتم مناقشة الملاحظات والتوصيات مع المستويات الإدارية المناسبة.

ث- يقوم المدقق الشرعي الداخلي بالتأكد من تنسيق أعمال التدقيق الشرعي الداخلي ، وهيئة الرقابة الشرعية لضمان تغطية جوانب التدقيق الشرعي كافة ،وتجنب ازدواجية الجهود ما أمكن.

ج - تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية التي تحتاج لإصدار حكم فيها.

يرى الباحث بأنه على الرغم من أن تجربة المصارف الإسلامية في سورية حديثة نسبياً ، إذا ماقورنت بتجربة المصارف التقليدية إلا أن التشريعات الصادرة عن الجهات المعنية بمتابعة أعمال المصارف ، قد حثت إدارات المصارف الإسلامية على ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ،وتناولت مفهوم الرقابة الشرعية ضمن تشريعاتها.

6- النشاطات التي تمارسها لجان التدقيق لتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

إن قيام لجنة التدقيق بنشاطاتها في المصارف الإسلامية يتم من خلال الإجراءات التي تقوم بها عند تنفيذها لمهامها التي حددتها لها التشريعات والتعليمات الصادرة عن هيئات أسواق المال والجهات الرقابية على أعمال المصارف، ففي سورية يطلب مصرف سورية المركزي من المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، وفق دليل الحوكمة الخاص بالمصارف الإسلامية السابق ذكره، ضرورة تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمراجعة التقارير المالية والشرعية، ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي المالي

[22] مصرف سورية المركزي 2012، التعليمات الخاصة باعتماد نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية، القرار رقم 936/م ن / ب 4 لعام 2012.

[23] مصرف سورية المركزي 2009، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

والتدقيق الشرعي، ومراجعة القضايا المحاسبية والشرعية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية ،وتشتمل مسؤولية اللجنة على مايأتي:[24]

- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي، ومدى إسهامها في ضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (وتحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية) من خلال:

أ –تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الشرعي الداخلي.

ب –الاطلاع على التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ج –تسهيل مهمة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

د– مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الشرعي الداخلي.

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي، من خلال:

أ– تسهيل مهمة هيئة الرقابة الشرعية.

ب– التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتعويضاتهم وتقييم أدائهم.

ج– مراجعة خطاب التعيين وقبوله.

د– إقرار إمكانية تقديم هيئة الرقابة الشرعية لخدمات أخرى، غير تلك المتعلقة بوظيفة الفتوى والتدقيق الشرعي، وضمان عدم تأثير ذلك على الرأي المستقل للهيئة.

هـ–الاطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

- تقوم اللجنة بالاتصال والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة الحوكمة للتأكد من أنه يتم إعداد التقارير عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب وبالشكل الكافي.
- تقوم اللجنة بمراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
- تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ومراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي، والتأكد من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة الصادرة للتقارير المالية، فيما لم تغطه معايير الهيئة ،وبما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية والمعايير الشرعية التي يتم اعتمادها من قبل مجلس النقد والتسليف.
- تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية مرة على الأقل خلال العام،ومرتين على الأقل مع المدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي، كما يحق للمدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي والمدقق الخارجي، وهيئة الرقابة الشرعية طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.
- ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها بسبب حداثة موضوع هذه الملاحظات وعدم وجود رأي سابق للهيئة الشرعية في موضوعها.

---

[24] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009.

يتضح للباحث مما سبق أنّ للجنة التدقيق دوراً لايقل أهمية عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي، وهي تعد بمنزلة قناة اتصال بين الجهات الرقابية في المصرف كافة ، وبين إدارة المصرف ولابد من وجود لجنة التدقيق التي تضمن تحقيق سير الأمور المالية في المصرف الإسلامي وفق إطار الشريعة الإسلامية.

الإطار العملي للبحث:

1- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة العمليات المصرفية ، والبالغ عددهم (85) عاملاً، والعاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والبالغ عددهم (15) عاملاً ، وذلك في المصارف الإسلامية في سورية والبالغ عددها (3) مصارف إسلامية، وتم اختيار عينة تمثل كامل العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والبالغ عددهم (15) عاملاً، كما تم اختيار عينة بلغ عددها (60) عاملاً من إدارة العمليات المصرفية، وقام الباحث باعتماد أسلوب المسح الميداني الشامل في جمع البيانات من أفراد عينتي الدراسة من خلال توزيع الاستبانات عليهم، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (75) استبانة ،وقد تم استرجاع (65) استبانة صالحة للدراسة والتحليل مؤلفة من (15) استبانات تعود لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي و(50) استبانة تعود لإدارة العمليات المصرفية وبنسبة استرجاع بلغت 87%.

2- أداة جمع البيانات:

استخدمت استبانة طورت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، لمعرفة مساهمة أنشطة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على التعرف على مدى مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وقد قسم الباحث الاستبانة إلى جزأين رئيسين :

- الجزء الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة الاستبانة الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

3- الاختبارات الخاصة بأداة الحث:

- **الصدق الظاهري:**

للتأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في الدراسة يقيس ما ينبغي أن يقيسه فقد أجريت اختبارات الصدق الظاهري وصدق المحتوى، وبهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى جمع بيانات دقيقة، فقد عرضت الاستبانة على مجموعة أساتذة التدقيق في جامعة دمشق، كما تم عرضها بشكل مسبق على بعض العاملين في المصارف المعنيين بموضوع الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانة من خلال إعادة النظر ببعض العبارات المتضمنة فيها.

- **الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة ، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه،ويوضح الجدول رقم (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للدراسة، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

	المتغيرات	معامل الارتباط	معنوية الدلالة الحسابية
1	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	.352	.004
2	تساعد لجنة التدقيق في تعديل إجراءات العمل في المصرف من خلال التوصيات اللازمة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	.417	.001
3	تسهم لجنة التدقيق في تحديد مسؤوليات المدقق الشرعي الداخلي	.189	.132
4	تدعم لجنة التدقيق استقلالية المدقق الشرعي الداخلي	.391	.003
5	تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين المدقق الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف	.364	.003
6	تساعد لجنة التدقيق في تسهيل مهمة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	.395	.001
7	تقوم لجنة التدقيق في التأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية	.484	.000
8	تقيّم لجنة التدقيق كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي	.440	.000
9	تعمل لجنة التدقيق على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة	.198	.113
10	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة الشرعية لمتابعة سير العمل في المصرف	.039	.755
11	يتم إعلام لجنة التدقيق بالمخالفات الشرعية لقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية	.313	.009
12	تصادق لجنة التدقيق بشكل مسبق على دليل التدقيق الشرعي الداخلي	.322	.009
13	تعمل لجنة التدقيق على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها	.466	.000
14	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين الشرعيين الداخليين لتقوية نظام الرقابة الشرعية في المصرف	.523	.000
15	مشاركة لجنة التدقيق مع هيئة الرقابة الشرعية في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف	.481	.000
16	مراجعة لجنة التدقيق للقوائم المالية الدورية والختامية للمصرف للتأكد من استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية	.468	.000
17	تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الشرعي الداخلي	.363	.003
18	الاطلاع على التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها	.364	.003
19	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	.514	.001

20	تعمل لجنة التدقيق على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه	.401	.001
21	تساعد لجنة التدقيق في تسهيل مهمة هيئة الرقابة الشرعية	.413	.001
22	الاطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها	.451	.001
23	التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم	.271	.029
24	تقوم لجنة التدقيق بالاتصال والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة الحوكمة للتأكد من أنه يتم إعداد التقارير عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب وبالشكل الكافي	.463	.000
25	إقرار إمكانية تقديم هيئة الرقابة الشرعية لخدمات أخرى غير تلك المتعلقة بوظيفة الفتوى والتدقيق الشرعي، وضمان عدم تأثير ذلك على الرأي المستقل للهيئة.	.417	.001
26	مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي	.282	.023

- **اختبار الثبات (درجة المصداقية ألفا):**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها، فيما لو تم إعادة توزيعها غيرمرة تحت الظروف والشروط نفسها، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات الاستبانة ،وكانت قيمتها (0.746) وهي قيمة مرتفعة قريبة من الواحد الصحيح ،وحيث أنه كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد زاد الاعتماد على الاتساق الداخلي للاستبانة ، و تم التأكد من الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلاله، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت بوساطة أداة الدراسة التي تم إعدادها، وهذا يدل على ثبات الاستبانة وقدرتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

4-الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام االكثير من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) Statistical Package for Social Science وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert) لتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية ، حيث تم تحديد أوزان للإجابات، كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) الصيغة الكمية والنسب المئوية المقابلة لها المستخدمة

الصيغة الوصفية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

الصيغة الكمية	5	4	3	2	1
النسبة %	81 –	80 – 61	60 –41	40 –21	20 –1

- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.
- تم استخدام المتوسط الحسابي ،وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- اختبار كولومجروف_ سمرنوف (1- Sample K-S) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. ؟
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample t test.
- اختبار الفروق لعينة ثنائية Independent t test.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) (1-Sample K-S): يعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ؟ ، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية ، تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً ، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من (0.05) sig>0.05 ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المجال	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية	26	0.914	0.374

النتائج والمناقشة:

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة ، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (4) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المركز الوظيفي :			
	مدقق شرعي داخلي	15	%23.08
	موظف في إدارة العمليات المصرفية	50	% 76.92
سنوات الخبرة المصرفية:			
	أقل من 3 سنوات	18	% 27.70
	من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات	27	% 41.50
	من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات	13	%20.00
	من 9 سنوات فأكثر	7	%10.8
المؤهل العلمي:			
	دكتوراه	2	%3.08
	ماجستير	23	%35.38
	بكالوريوس	40	%61.54
التخصص العلمي:			
	محاسبة	27	%41.54
	إدارة أعمال	12	%18.46
	العلوم الشرعية	8	%12.31
	علوم مالية ومصرفية	14	%21.54
	اقتصاد	4	%6.15
الاجمالي		65	%100

ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (4) أعلاه نلاحظ مايأتي:

- أن مانسبته (76.92 %) من إجمالي العينة هم من إدارة العمليات المصرفية، كما أنه (23.08%) من إجمالي العينة هم من موظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، مما يوضح أن أفراد العينة من ذوي الصلة بموضوع الدراسة.

- نلاحظ أن غالبية الأفراد في العينة هم ذوو خبرة تتراوح بين 3 إلى أقل من 6 سنوات ،حيث شكلت نسبتهم حوالى (41.5%) في حين أن النسبة الثانية لمن لديهم أقل من 3 سنوات ،حيث شكلت نسبة (27.7%) من إجمالي أفراد العينة.

- أن نسبة الذين يحملون شهادة الماجستير، والدكتوراه تشكل(38.46%) من إجمالي أفراد العينة، كما وأن نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس تشكل (61.54 %) من إجمالي أفراد العينة الأمر الذي يدل إلى توجه قطاع المصارف الإسلامية إلى أن يكون الكادر حاصلاً على التأهيل العلمي المناسب، و يمكن القول إنّ غالبية الأفراد في عينة الدراسة حاصلون على التأهيل العلمي الكافي والمناسب الذي يعطي مؤشراً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والاطلاع على موضوع الدراسة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.

- نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم من اختصاص المحاسبة بنسبة (41.54%) والعلوم المالية والمصرفية بنسبة (21.54 %) الأمر الذي يدل إلى كون أفراد العينة يعملون في مجال اختصاصهم في المصارف وبنسب متفاوتة.

ولتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون العبارة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.96 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون العبارة سلبية بمعنى أن

أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي1.96 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في العبارة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 والوزن النسبي 60 %، وقام الباحث بتفريغ نتائج التحليل الإحصائي في صورة جدول يبين المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لها، للوصول إلى الصورة الإجمالية لإجابات المبحوثين على كامل عبارات الاسبتانة للدلالة على أثر مهام لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية ، ويبين الجدول رقم(5) أدناه النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينتي الدراسة:

جدول رقم (5) نتائج تحليل آراء عينتي الدراسة بشأن أثر مهام لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	معنوية الدلالة الحسابية
1	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	3.60	.657	72	7.366	.000
2	تساعد لجنة التدقيق في تعديل إجراءات العمل في المصرف من خلال التوصيات اللازمة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية	3.63	.858	73	5.926	.000
3	تسهم لجنة التدقيق في تحديد مسؤوليات المدقق الشرعي الداخلي	3.23	1.115	65	1.669	.100
4	تدعم لجنة التدقيق استقلالية المدقق الشرعي الداخلي	3.60	1.183	72	4.088	.000
5	تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين المدقق الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف	3.46	.985	69	3.776	.000
6	تساعد لجنة التدقيق في تسهيل مهمة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	3.35	1.037	67	2.750	.008
7	تقوم لجنة التدقيق في التأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية	3.49	.732	70	5.426	.000
8	تقيّم لجنة التدقيق كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي	3.18	.967	64	1.540	.128
9	تعمل لجنة التدقيق على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة	3.68	1.213	74	4.498	.000
10	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة الشرعية لمتابعة سير العمل في المصرف	3.15	1.149	63	1.080	.284

11	يتم إعلام لجنة التدقيق بالمخالفات الشرعية لقرارات وفتاوى الهيئة	3.34	1.176	67	2.320	.024
12	تصادق لجنة التدقيق بشكل مسبق على دليل التدقيق الشرعي الداخلي	2.89	1.226	58	-.708	.482
13	تعمل لجنة التدقيق على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها	3.40	1.143	68	2.822	.006
14	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين الشرعيين الداخليين لتقوية نظام الرقابة الشرعية في المصرف	3.14	1.074	63	1.040	.302
15	مشاركة لجنة التدقيق مع هيئة الرقابة الشرعية في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف	3.40	1.222	68	2.639	.010
16	مراجعة لجنة التدقيق للقوائم المالية الدورية والختامية للمصرف للتأكد من استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية	2.85	1.019	57	-1.217	.228
17	تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الشرعي الداخلي	2.72	1.083	54	-2.062	.043
18	الاطلاع على التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها	3.15	1.202	63	1.032	.306
19	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	3.52	1.133	70	3.721	.000
20	تعمل لجنة التدقيق على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه	3.52	1.105	70	3.815	.000
21	تساعد لجنة التدقيق في تسهيل مهمة هيئة الرقابة الشرعية	3.35	0.82	67	2.638	.010
22	الاطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها	3.51	.732	70	5.596	.000
23	التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم	3.02	.992	60	.125	.901
24	تقوم لجنة التدقيق بالاتصال والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة الحوكمة للتأكد من أنه يتم إعداد التقارير عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب وبالشكل الكافي	3.35	1.408	67	2.026	.047
25	إقرار إمكانية تقديم هيئة الرقابة الشرعية لخدمات أخرى غير تلك المتعلقة بوظيفة الفتوى والتدقيق الشرعي، وضمان عدم تأثير ذلك على الرأي المستقل للهيئة.	3.46	.772	69	4.819	.000
26	مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي	3.4462	.778	69	4.664	.000
	الاجمالي	3.22	0.54	70	54.23	.000

من خلال الاطلاع على الجدول رقم(5) أعلاه الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة ، يتبين بأن المتوسط الحسابي للعبارات جميعها، يبلغ 3.22، وقد بلغ الانحراف المعياري 0.54، وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين

إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وقيمة t=11.512 الحسابية والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعد دالة احصائياً ، وهذا يدل على أثر مهام لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية، وذلك حسب آراء عينة الدراسة.

ونلاحظ أن العبارات (1) و (2) و(4) و(5) و(6) و(7) و(9) و(11) و(13) و(15) و(19) و(20) و(21) و(22) و(24) و(25) و(26) قد حصلت على أعلى الأوزان النسبية بالإضافة إلى أعلى المتوسطات وبانحراف معياري أقل من واحد صحيح ، مما يدل على أن العبارة إيجابية ،حيث يشيرارتفاع نسبة معدل المتوسط الحسابي إلى شدة تأثير هذه العبارات على المجيبين بدرجة عالية ، وأن المجيبين قد أعطوها الاهتمام الكافي، وهم موافقون على ما جاء بها بدرجة مرتفعة وتراوح الوزن النسبي بين 67–74، كما يشير انخفاض معدل الانحراف المعياري عن الواحد الصحيح إلى أن هناك تقارباً وانسجاماً واضحاً في إجابات المجيبين ، ودالة الاختبار t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.96 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، ودالة الاختبار sig<0.05 وهي ذات دلالة معنوية، أما العبارات (3) و(8) و(10) و(14) و(18) و(23) فإنها لم تعط الاهتمام الكافي، ويقترب المتوسط الحسابي من الحياد وارتفاع في قيم الانحراف المعياري ، أي انّ هناك تشتتاً في الآراء حول هذه العبارات،(تسهم لجنة التدقيق في تحديد مسؤوليات المدقق الشرعي الداخلي، تقييم لجنة التدقيق لكفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي، تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة الشرعية، تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بوساطة المدققين الشرعيين الداخليين لتقوية نظام الرقابة الشرعية في المصرف، الاطلاع على التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ،وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم)، أما العبارات(12) و(16) و(17) فإنها لم تعط الاهتمام الكافي من قبل المبحوثين حيث إن المتوسط الحسابي أقل من 3 ، وهناك ارتفاع في قيم الانحراف المعياري، أي أنّ هناك تشتتاً في الآراء حول هذه العبارات، وقد تراوح الوزن النسبي بين 54–58 وهو أقل من 60%، مما يدل على عدم تفعيل دور لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية بالنسبة للعبارات (12) و(16) و(17) من وجهة نظر عينتي الدراسة.

6–اختبار الفرضيات:

بعد تحليل نتائج الدراسة، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

أ. **الفرضية الأولى والتي تنص**" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجنة التدقيق، وتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية".

من خلال تطبيق اختبار (One sample t–test) من أجل معرفة إن كان متوسط الاستجابات هو 3.32 يختلف معنوياً مع القيمة المتوسطة 3.0 أم لا تم الحصول على مايأتي:

جدول رقم (6) دالات اختبار الفرضية الأولى

One–Sample Statistics	N	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الخطأ
مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية	65	3.32	.39	.05
	Test Value = 3			

			الاختلاف عند درجة ثقة 95%		متوسط الاختلافات	معنوية الدلالة الحسابية	df	t		
			Lower	Upper						
			0.222	0.415	0.319	0.000	64	6.585		

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (6) أعلاه نلاحظ أن من وجهة نظر العينة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجنة التدقيق وتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية ، (حيث بلغ متوسط استجابات العينة 3.32 وهو أكبر من 3، وانحراف معياري يساوي 0.93 صغير (لا يوجد تشتت في آراء المبحوثين حول مهام لجنة التدقيق) وقيمة t=6.58 والدلالة المعنوية الحسابية هي 0.000 أصغر من القياسية، ولذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ، أي كلما زاد الاهتمام بمهام لجان التدقيق ساعد ذلك على تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية والعلاقة إيجابية.

ب. الفرضية الثانية :التي تنص " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية "

تم استخدام اختبار الفروق "Independent t test" لدراسة الفروق حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية تبعاً لآراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في إدارة العمليات المصرفية وحصلنا على مايلي:

جدول رقم(7) دالات اختبار الفرضية الثانية

Group Statistics					
مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية	المركز الوظيفي	N	Mean	الانحراف المعياري	المتوسط الخطأ
	إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	15	3.429	.370	.095
	إدارة العمليات المصرفية	50	3.286	.394	.056

Independent Samples Test		t-test for Equality of Means						
		t	df	معنوية الدلالة الحسابية	متوسط الاختلافات	الاختلاف في الخطأ	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
							Lower	Upper
مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية	تساوي التباين مفترض	1.257	63	0.213	0.144	0.114	−0.085	0.372
	تساوي التباين الغير مفترض	1.301	24.4	0.205	0.144	0.110	−0.084	0.372

يتبين من الجدول رقم (7) أعلاه أن قيمة دالة الاختبار t=1.257 عند درجة حرية df=63 ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.213، وهي أكبر من القياسية 0.05 و نقبل فرضية العدم " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية حسب آراء عينتي الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، يمكن للباحث عرض نتائجها على النحو الآتي:

1 – أجمع أفراد عينتي الدراسة أن لجنة التدقيق تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية من خلال قيامها بعدة مهام أهمها ما يأتي:

-تعمل لجنة التدقيق على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة.

-تساعد لجنة التدقيق في تعديل إجراءات العمل في المصرف من خلال التوصيات اللازمة ، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

2- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية ، والعاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة يقدم التوصيات الآتية:

1-ضرورة قيام لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية السورية ، بمراجعة القوائم المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2-ضرورة توجيه لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية لتفعيل دور وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية للمحافظة على سمعة المصرف والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.

3-ضرورة أن يتوافر لدى أعضاء لجنة التدقيق في المصارف الإسلامية السورية الخبرة في العلوم الشرعية بالإضافة إلى الخبرة المالية والمحاسبية.

4-ضرورة الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق، وأهم النتائج التي توصلت إليها ضمن التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السورية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- حماد طارق عبد العال، 2005، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية

- دحدوح، حسين. 2008. دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات– دراسة ميدانية –مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد24 ، العدد الأول

- زيدان. محمد. 2009. تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلاميةبين الواقع والمأمول.31 مايو –3 يونيو

- العليات.أحمد عبد العفو مصطفى. 2006.الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة النجاح الوطنية في نابلس

- الفزيع، محمد عواد. 2010. "دليل إجراءات التدقيق الشرعي". مجلة الشريعة والقانون الإماراتية، العدد 41

- سليمان، محمد مصطفى،2006 " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة. مقارنة"، الإسكندرية :الدار الجامعية

- المرسوم التشريعي لإحداث المصارف الإسلامية– القانون رقم 35 لعام 2005

- مشعل، عبد الباري.2010. المدقق الشرعي المحترم، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية،مصرف سورية المركزي

- محمد، عمر أحمد. 2013. دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية– دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 29. العدد الثاني.

- مصرف سورية المركزي.2012. التعليمات الخاصة التعليمات الخاصة باعتماد نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية.القرار رقم 936/م ن / ب4

- مصرف سورية المركزي. 2009. دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية

- مصرف سورية المركزي 2002،التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف

- مصطفى، إبراهيم مصطفى. 2012. نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الامريكية المفتوحة.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.2010. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.البحرين

- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، القرار رقم 31 تاريخ 29–6–2008

المراجع باللغة الانكليزية

- AICPA, 2012, Codification of Statements of Auditing Standards, Chicago, Commerce Clearing House, www.aicpa.org.

- Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley,2010, "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",10th ed

- The Canadian Institute of Chartered Accountants, 1992, Terminology for Accountants. 4th edition. Canada, CICA.

- Tomas ,G. and Noland ,and Dave,L.and Nichols , and Dalele.Flesher.2004."Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry",Management Accounting Quarterly, Vol,5,No3.

- Yaacob Hisham & Donglah Nor Khadijah. Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions:The Postgraduates'Perspective, International Journal of Economics and Finance; Vol. 4, No. 12; 2012 Published by Canadian Center of Science and Education